

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 9 (2010) : 229 - 244
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

المغرب العربي والصراع الدولي

الحاج اسماعيل زرقون
معهد الحقوق، المركز الجامعي غرداية
غرداية ص ب 455 غرداية 47000 ,الجزائر

مقدمة:

يشكل الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة شمال إفريقيا عنصرا هاما، إذ يعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيواستراتيجية موسعة ومرتبطة، بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا، والبعد الإفريقي جنوبا، والبعد شرق أوسطي شرقا امتدادا إلى الخليج، وأخيرا البعد الأطلسي غربا، حيث تعتبر منطقة شمال إفريقيا محور تقاطع ثلاث قارات(افريقيا، أوروبا، وآسيا)، مما يزيدها أهمية إستراتيجية بالغة في ظل المفاهيم الإستراتيجية الجديدة الموسعة التي تقلصت فيها الحدود بين القارات، لاسيما في موقع شمال إفريقيا بالذات، المتمحور بين عدة مجموعات اقليمية.

كما يمكننا أن نتحدث عن الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا بربطها بأهمية البحر الأبيض المتوسط، باعتباره يمثل من وجهة نظر جيواستراتيجية مايلي:

1. يشكل بوابة إفريقيا بالنسبة لأوروبا، الشيء الذي يزيد من أهميته، والأكثر من ذلك، فإنه يشكل جسرا بين المنطقتين، الأولى بحرية تشمل المحيط الأطلسي، والبحر الأبيض المتوسط، والثانية برية تتمثل في حزام الساحل مرورا بالأطلس نحو البحر الأحمر، وهو حزام يضم موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، والسودان.
2. تتضح الأهمية الجيواستراتيجية كذلك في كون المنطقة تشكل الجزء الجنوبي لدول منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، وهذا يعني أن كل ما يحدث في منطقة شمال إفريقيا من عدم استقرار أو توترات أخرى، يمكن أن يكون له انعكاسات وتأثير على الأمن بالنسبة لدول حلف الشمال الأطلسي، كما يجب ألاّ ننسى أنه يجاور جزر وأرخبيل الكناري التي تلعب دورا هاما في سياسات الدفاع للحلف.
3. إن الموقع المتميز للمنطقة شمالا على امتداد (2100 كم) من شريطه الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط، جعل من دول هذه المنطقة نقاط مراقبة

متلاحقة على الملاحة البحرية، فالمغرب يحتل موقع"الحارس" على مضيق جبل طارق، ويشكل ممرا أطلسيا هاما نحو حوض المتوسط، بينما تتحكم السواحل الجزائرية (1200 كم) في الممرات البحرية المؤدية إلى مضيق صقلية[1].

4. يعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط الذي تطل عليه دول شمال إفريقيا ممرا رئيسيا لنقل المحروقات، وهو بعد استراتيجي اقتصادي يعني الأوروبيين والأمريكيين على حد سواء، حيث أن 65% من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط، بينما يعبر هذه المياه 15% من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج وإفريقيا الشمالية[2].

مامدى الأهمية الإستراتيجية التي تحظى بها دول شمال إفريقيا، النابعة من موقعها الجيواستراتيجي المتميز، ومن الرهان الذي تشكله بالنسبة للقوى الكبرى؟

وللإجابة على هذا التساؤل إرتأينا تقسيم الدراسة إلى عنصرين يتناول كل منهما وضعية منطقة شمال إفريقيا في سلم استراتيجية كل من الإتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية.

1) المغرب العربي في سلّم الإستراتيجية الأوروبية:

تعتبر منطقة المغرب العربي آلية استراتيجية مهمة بالنسبة لأوروبا في سياستها المتوسطية والإفريقية على حد سواء، فالمنطقة كانت خلال الحرب الباردة تستمد أهميتها المتوسطية ضمن إطار الصراع بين الشرق والغرب، حيث كان التكامل الإستراتيجي الأوروبي الأمريكي في المنطقة أمرا حتميا لمواجهة "الخطر" السوفياتي، وبعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت دول المغرب العربي منطقة للتنافس الذي تخوضه أوروبا مع الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط وحوضه الغربي بالخصوص.

- الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المغرب العربي في المنظور الأوروبي:

تشكل منطقة المغرب العربي أهمية جيواستراتيجية كبرى لأوروبا للدرجة التي جعلت بعض الخبراء في القضايا الإستراتيجية أمثال MARC BOUNEFOUS [3] يصرح في إحدى كتاباته ما يلي:

"يوجد إقليم واسع قريب من أوروبا يسمى المغرب العربي، هذا الإقليم يجعلنا دائما أمام حقيقة مهمة، وهي أنه يجب على الأقل ألا يأتي تهديد لأوروبا من هذه

المنطقة الجنوبية...، فالأمن في الحدود البحرية الجنوبية يشكل لنا ضرورة يمليها علينا الموقع الجغرافي الذي يجعل سياستنا تركز أساسا على التنبه، والأخذ في الحسبان أي خطر، أو تهديد قد يؤدي إلى عدم الاستقرار أو توتر خطير ودائم في الضفة الجنوبية للمتوسط الذي سيؤدي حتما إلى إخلال التوازن الإقليمي في المنطقة.

ومن ثم فإن النتيجة المنطقية لذلك تتمثل في ضرورة التعاون بين الضفتين قصد المحافظة على الاستقرار في المنطقة المغاربية ودعم الأنظمة الحاكمة فيها من الرباط إلى طرابلس، حتى ولو كانت موضع انتقادات."[4]

وفي إطار هذا السياق السابق سنركز في تحليلنا لهذا العنصر على السياسة الفرنسية بالدرجة الأولى في منطقة شمال إفريقيا، وذلك لعدة عوامل:

العامل الأول: تركيزنا ينصب على علاقات دول منطقة شمال إفريقيا بالدول الأوروبية، وهي الجزائر، تونس، والمغرب، وبطبيعة الحال، فإن الطابع المميز لعلاقات هذه الدول بأوروبا مرتبط أساسا بفرنسا، حيث تعرضت الدول الثلاثة المذكورة للاستعمار الفرنسي، وبعد استقلالها ظلت مرتبطة بفرنسا من خلال علاقات متميزة، بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات ثنائية في مجال التعامل الاقتصادي طغى عليها الطابع الفرنسي وليس الأوروبي.

أما العامل الثاني: فهو مرتبط بالنظرة الأوروبية للمنطقة، التي ظلت دائما مرتكزة على تصور معين، وهو أن المنطقة ذات نفوذ فرنسي، وبالتالي فإن كل تعامل أوروبي مع الجزائر، أو تونس، أو المغرب يجب أن يكون مبنيا أساسا على توجيهات فرنسية. فالاستقرار في منطقة المغرب العربي، معناه ضمان الأمن الأوروبي من الجهة الجنوبية، إذ أن أوروبا تفضل أن تتعامل وتدعم أنظمة حكم قائمة في المنطقة تساهم في تحقيق الأمن الأوروبي حتى وان كانت هناك أحيانا اختلافات متبادلة بين الطرفين الأوروبي ودول شمال إفريقيا. إذن، الأولوية بالنسبة لأوروبا هي إبعاد كل خطر من شأنه أن يأتي أو يكون مصدره منطقة المغرب العربي.

وإذا تناولنا هذه الأهمية بأكثر تفصيل، نجد أن ذلك يكمن أكثر فأكثر في القرب الجغرافي لأوروبا، الأمر الذي يسهل عملية تمرير المشاريع السياسية الأوروبية في المنطقة خاصة الفرنسية منها. فالتقارب الجغرافي الموجود بين القارة الأوروبية، خاصة

الجزء الجنوبي منها، وبين منطقة شمال إفريقيا يسمح للإتحاد الأوروبي أن يمارس وبسهولة تأثيرا على دول شمال إفريقيا في ميادين مختلفة[5].

ففي نفس الإطار، يؤكد MARC BOUNEFOUS على الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة، إذ يقول: "إن المتوسط يفصل بين ضفتين، في الشمال مجموعة غنية مع نظم وقيم ديمقراطية(...) وفي الجنوب شعوب فقيرة غالبا ما تكون معرضة لنزاعات وانشقاقات داخلية(...) أزمات الجنوب وتهديداته تمس مصالحنا، وأحيانا مصالحنا الأمنية، فالمغرب لا يبعد عن أوروبا من الجنوب الغربي إلاّ بأربع عشرة كيلومترا عن اسبانيا، وبمائة وأربعين كيلومترا عن ايطاليا، ومنه وجب علينا أن نحرص على ألا يقع هذا الإرث تحت رقابة أي خصم محتمل..."[6]

فإذا قمنا بتحليل هذا التصريح الذي جاء به السفير الفرنسي، نجد أنه يؤكد وبصورة مباشرة الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المغرب العربي، وذلك نتيجة قربه من أوروبا، كما استعمل في هذا التصريح مصطلح"أي خصم محتمل" قد يكون المقصود بهذا الخصم الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تسعى إلى ربط كل الأنظمة المتوسطية بإستراتيجيتها الأمنية.

الجانب الثاني من هذا التصريح، يهدف إلى دفع دول الإتحاد الأوروبي إلى الشعور بخطورة تجاهلها أو تراجعها عن الاهتمام بالمنطقة المغاربية بعد شروعها في التوجه نحو الاستثمار في أوروبا الشرقية بعد انهيار القطب الشيوعي، فهذا التوجه الجديد جعل دول شمال إفريقيا مهمشة في مجال المساعدات الاقتصادية والمالية، وساهم في توتر الأوضاع الداخلية في تلك الدول إلى درجة أصبحت تشكل تهديدا على الأنظمة السياسية وما قد يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على المصالح الأوروبية في دول منطقة المغرب العربي.[7]

إذن، يمكن اعتبار هذا التصريح بمثابة نداء موجه إلى حكومات دول الإتحاد الأوروبي قُصد منه دفعها لإعادة النظر في توجهاتها وسياستها تجاه منطقة المغرب العربي، والتي تبقى بالغة الأهمية في المشروع المتوسطي الجديد للإتحاد الأوروبي، مع عدم ترك أي فراغ من شأنه أن يؤدي إلى سقوط هذه المنطقة تحت قبضة قوى عالمية أخرى. وفي سياق آخر تعتبر المنطقة بالنسبة للسياسة الأوروبية عبارة عن واجهة لاحتواء "المخاطر" القادمة من الجنوب والمتمثلة في الانفجار السكاني، وتزايد موجات الهجرة.[8]

• **الاهتمام الأوروبي بمنطقة شمال إفريقيا:**

يمكن في هذا المجال التطرق إلى ثلاثة عوامل تتمثل في المساحة، السكان، والهجرة أثرت بشكل أو بآخر في اكتساب منطقة شمال إفريقيا لهذا الاستقطاب الأوروبي.

أ- المساحة والسكان: تشكل منطقة شمال إفريقيا متسعا جغرافيا متصلا، متنوعا من حيث أراضيه التي تضم سهولا خصبة وهضابا عليا، وغابات ومناطق شبه رطبة، وأقاليم جافة صحراوية، كما يحتوي على ثروة حيوانية وسمكية معتبرة.

تبلغ مساحة الدول الثلاث لمنطقة شمال إفريقيا (تونس، الجزائر، المغرب) حوالي: 2.991.901 كم^2، كما يبلغ عدد السكان تقريبا 75.6مليون نسمة موزعين كالآتي[9]:

	المساحة كم^2	الكثافة السكانية 1شخ لكل 1كم^2	عدد السكان سنة 2004	النمو الديمغرافي
الجزائر	2,381,741	14 شخ /كم^2 واحد	33,4 مليون ن	3,1 %
تونس	163,610	65 شخ /كم^2 واحد	10 مليون ن	2,4 %
المغرب	446,550	72 شخ /كم^2 واحد	32,2 مليون ن	2,6 %

إن تحليل مؤشر السكان بدول المغرب العربي الثلاث يؤدي إلى النتيجة التالية:

أن أكثر من 40% من مجموع السكان الإجمالي تقل أعمارهم عن 15 سنة مما يعكس نسبة كبيرة للإحالة إلى البطالة، وهذا الوضع قد يزداد ارتفاعا في العقدين القادمين من القرن الحادي والعشرين حيث تصل النسبة إلى 55% في سن العمل.[10]

هذا المؤشر يستوجب ضرورة توجيه وتشغيل نسبة مهمة منهم عن طريق تنمية وتطوير المشروعات المشتركة في إطار الإتحاد المغاربي للتخفيف من حدة الأزمة المتوقعة مع بداية هذا القرن في حالة بقاء الأوضاع على حالها، وعدم اتخاذ الإجراءات المستعجلة لدفع خطر البطالة والفقر، وما يترتب عنهما من مشكلات اقتصادية واجتماعية.

كما أن حوالي 40% من سكان الدول المغاربية يعيشون في الريف والباقي في المدن، وهذا مؤشر يدل على إمكانية المحافظة على مصدر العمالة الزراعية بتوجيه استثمارات مهمة

للريف لتحسين الظروف الحياتية وتدعيم القطاع الفلاحي لاستيعاب العمالة النشطة، ومن ثم المساهمة الإيجابية في الاقتصاديات الوطنية عن طريق إحداث تغييرات جذرية وجدية في عالم الريف، أما في المدن فيتم ذلك بتحسين المستوى العلمي والمعرفي والاستخدام الأمثل للموارد البشرية في القطاع الصناعي مما يؤدي حتما إلى رفع إنتاجية العمل في القطاعات الإنتاجية المادية ضمن الناتج القومي الإجمالي[11].

هذه المؤشرات وأخرى قد عملت على تحفيز العنصر البشري على البحث عن العمل خارج موطنه الأصلي، وبالتالي الإتجاه إلى أوروبا والاستقرار بها بشتى الطرق الشرعية، وغير الشرعية، ومن هنا أصبحت الهجرة المغاربية هاجسا أمنيا لأوروبا تعمل على محاربتها.

ب– الهجرة: تشكل الهجرة الواردة من دول شمال إفريقيا هاجسا أمنيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، حيث يتم ربطها في إطارالمنظور الأوروبي بالاستقرار في دول جنوب أوروبا، حيث إن عدم الاستقرار السياسي في دول شمال إفريقيا قد يؤدي ضمن أسباب أخرى إلى تدفق اللاجئين نحو الشمال أي نحوالدول الاوروبية سواء بهدف العمل المؤقت، أو اللجوء السياسي، أو الهجرة والاستقرار الدائم بها.

وعليه يمكن القول أن الهجرة وإن كانت تؤمّن طاقة عاملة شابة ورخيصة تهاجر إلى أوروبا بغية الاستقرار فيها وعدم العودة للبلد الأم، إلا أنها من ناحية أخرى تشكل خطرا على أوروبا نتيجة ما يسميها الأوروبيون الخطرالإسلامي الجنوبي –وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001– وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى أن فرنسا وحدها تستقبل سنويا حوالي 100 ألف مهاجر شرعي (منهم 13.1% من الرعايا الجزائريين، و13.8 % من جنسية مغربية، و4.3 % من جنسية تونسية) أي أن حوالي 31.2 % من المهاجرين ككل من أصول مغاربية. كما أن عدد المغتربين الأجانب المتواجدين بفرنسا قد بلغ 4.5 مليون شخ يمثلون حوالي 7.4 % من عدد سكان فرنسا البالغ عددهم 60 مليون نسمة[12].

من جانب آخر تجدر الإشارة إلى أن هذه الهجرة أيضا قد جاءت نتيجة للتقسيم الجديد للأنشطة الاقتصادية على المستوى العالمي، إذ تمركزت كل أنشطة الخدمات التكنولوجية الحديثة في دول الشمال (أوروبا)، ومن ثم ظهر الطلب على الأيدي العاملة المهاجرة ذات المستوى الثقافي، والعلمي المرتفع، ولذلك أخذت دول الاتحاد الأوروبي

تستقبل أعدادا متزايدة من الأساتذة الباحثين، المهندسين، الأطباء، المحامين، والإعلاميين عبر سياسات انتقائية في ميدان الهجرة لتتمكن من استقطاب بعض المتخصصين في مجالات معينة من العلم والمعرفة.

أما بالنسبة لمحاولة مواجهة الهجرة السرية وغير الشرعية، فيؤكد بعض المحللين مثل الحسن بوقنطار[13]، بأن الآليات ذات الطبيعة القانونية والأمنية محدودة التأثير لحد الساعة، وعليه فهناك قناعة واضحة لدى الطرفين وخاصة دول جنوب المتوسط (شمال إفريقيا)، وكذا العاملين في مجال المجتمع المدني بأنها لا يمكن أن تكون هذه الآليات فعالة إلاّ من خلال:

1. إعادة تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الدول فيما يتعلق بالهجرة، والتي تن على تخصيـ   حصة من المهاجرين بصورة قانونية تستقبلها الدول المتوسطية، فعلى الرغم من محدودية هذه الحصة إلا أنها تشكل صمام أمان بالنسبة لتنظيم الهجرة والحيلولة دون تفادي الهجرة السرية.

2. بلورة قناعة مشتركة لمحاربة الهجرة السرية والتي تتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب التي تقود إليها، والتي يغلب عليها ظروف الفقر وازدياد الفوارق بسبب تنامي البطالة، ومن ثمة لا مناص من سياسة تنموية تمكن من خلق فرص العمل، واحترام الكرامة الإنسانية، عن طريق إصلاحات عميقة على مستوى دول المنبع (تنمية مستديمة قائمة على مشاريع وانجازات ملموسة تسمح بتثبيت المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية)[14].

كما تكمن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي في السياسة الأوروبية، أن تبقى المنطقة نظاما إقليميا فرعيا منتسبا إلى نظام أعلى، وملحق بمنظومة إقليمية أخرى أكبر حجما وأكثر قدرة على ممارسة جذب قوي لا يمكن معه المقاومة، متمثلا في الاتحاد الأوروبي، بحيث تكون منطقة شمال إفريقيا طرفا يسيطر فيه المركز الأوروبي بقواه الرئيسية الثلاثة: فرنسا، إيطاليا، وإسبانيا، في إطار مشروع الشراكة داخل النظام المتوسطي، وما يستتبع ذلك من مشروع اندماج متوسطي يُفقد هويتها، ويذيبها في نظام إقليمي أشمل عبر الشراكة (الأورو– متوسطية، والشراكة الأورو مغاربية).

ونتيجة لهذه الوضعية، نجد أن منطقة المغرب العربي مرشحة لاستقبال الكثير من تناقضات النظام العالمي الجديد على ساحتها المتميزة بعدم الاستقرار، نظرا لموقعها الجغرافي، ولدورها في التحكم في المدخل الغربي للمتوسط، والطريق البري إلى إفريقيا، فضلا عن حالة النهوض السياسي للتيار الإسلامي فيها التي تهدد في حالة النجاح إلى إعادة النظر في علاقة المنطقة بجوارها الأوروبي على الضفة الأخرى من حوض المتوسط[15].

2) منطقة المغرب العربي في سلم الإستراتيجية الأمريكية:

أوجبت المكانة الجديدة التي اكتسبتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، ضرورة إعادة ترتيب الأولويات وإعادة صياغة الإستراتيجيات لتحقيق التفوق الشامل في ظل القطبية الأحادية وفقا للإستراتيجية العالمية التي كانت بديلا لسياسة مناطق النفوذ الضيّقة خلال الحرب الباردة.

وهذا ما يدفعنا للتساؤل عن طبيعة المصالح الأمريكية الجديدة، وكذا التحديات التي تواجهها في تعاملها مع منطقة شمال إفريقيا، التي تسعى للتواجد فيها بعد أن ظلت هذه المنطقة لوقت طويل حكرا على غيرها، ولذلك سوف ينقسم هذا العنصرإلى ثلاث نقاط: أولها أبعاد الإهتمام الأمريكي بالمنطقة، ثانيها الرهانات الجيواستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وثالثها الرهانات الجيواقتصادية.

- أبعاد الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي:

تعود جذور العلاقات الأمريكية –الشمال إفريقية– إلى الأيام الأولى لاستقلال الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن سلاطين المغرب (الأقصى) كانوا أول من اعترفوا باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية، وأول من بكروا في إقامة علاقات دبلوماسية معها، حيث دفعت قوة دول منطقة شمال إفريقيا في البحر المتوسط آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية إلى توقيع العديد من الإتفاقيات مع هذه الدول، وبشكل خاص مع الجزائر التي كانت في تلك الفترة أقواها وأكبرها. وقد هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه الإتفاقيات إلى الحصول على الحماية البحرية لسفنها التجارية من عمليات القرصنة.

وقد حاول البريطانيون والفرنسيون الوقوف في وجه التطلعات الأمريكية، حيث كانوا يرون أن هذا الفضاء حكرا على الأوروبيين، ولذلك تلقى قنصل فرنسا بالجزائر عام 1786

من حكومته قرارا تطلب منه أن يقف في وجه التغلغل الأمريكي بكل ما أوتي من وسائل، غير أن ذلك لم يمنع واشنطن من فتح أول قنصلية لها في منطقة شمال إفريقيا في 1791 بطنجة، وأن ترسل في 1794 لأول مرة باخرة بحرية إلى البحر الأبيض المتوسط[16]، ولإحباط إرادة الفرنسيين في الإقامة بمنطقة شمال إفريقيا، وقع الأمريكيون مع باي تونس معاهدة تجارية تعهد فيها الباي بحماية الرعايا الأمريكيين، وبفتح أبواب تونس أمام المنتجات الأمريكية، وفي مقابل ذلك تتولى واشنطن تسليح وحدات الجيش في تونس مجانا[17].

إلا أن موجة الإستعمار الأوروبي التي عرفتها دول المنطقة في القرن التاسع عشر، وتميز الموقف الأمريكي بالحياد، وفقا لسياسة العزلة التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك (مبدأ مونرو 1820)، جعلت البداية الفعلية للتاريخ الحديث للعلاقات الأمريكية مع دول المغرب العربي في 8 نوفمبر 1942، عشية انزال القوات الأمريكية في شمال إفريقيا، أثناء الحرب العالمية الثانية، تحت قيادة ROBERT MORPHY للتصدي والقضاء على الجيش النازي.

إذ اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا، وما يمكن أن يقدمه لها وجودها في هذا الموقع من عناصر امتياز في مواجهة دول المحور؛ فهو موقع يتحكم في المدخل الغربي للبحر الأبيض المتوسط، ويوجد على بعد 14كم من أوروبا (ساحة الحرب)، ويمكن أن يعوضها عن فقدان الحلفاء للموقع الجغرافي الإسباني الذي كان بحكم الواقع في رصيد دول المحور، نظرا لتحالف نظام الجنرال فرانكو مع النازية والفاشية، وعن فقدانهم للموقع الجغرافي الإيطالي الذي كان مشاركا في الحرب إلى جانب ألمانيا. وإذا أضيف إلى ذلك أن فرنسا كانت محتلة آنذاك من قبل القوات الألمانية، وأن الإنزال العسكري فيها في حكم المغامرة –قبل الإنزال الأمريكي في النورماندي– وأن المعبر البري الوحيد للهجوم على ألمانيا كان سوفياتيا وشيوعيا، تبين إلى أي حد شكلت منطقة شمال إفريقيا ذلك الموقع الإستراتيجي المميز الذي لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية الإستغناء عنه في الحرب.

ولقد كان الإنزال العسكري لقوات الحلفاء– والقوات الأمريكية على وجه التحديد– في مدينة الدار البيضاء المغربية البداية الرسمية لوجود عسكري أمريكي في المنطقة، إذ اتسع مداه بعد ذلك– وبخاصة في المغرب– لتصبح في حوزة الولايات المتحدة الأمريكية قواعد عسكرية ومطارات خضعت لسلطتها المباشرة، وقد استمرت هذه القواعد العسكرية حتى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى بعد حصول دول المنطقة على استقلالها السياسي، حيث

توجد أهم القواعد الأمريكية في مدن القنيطرة، بن سليمان، وبن جرير وغيرها من مدن المغرب[18]، كما حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على خمسة وعشرين مطارا في المنطقة لصالح قواتها، من بينها ثلاثة مطارات أساسية تقع في الجزائر، كذلك أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية قناة إذاعية في الجزائر العاصمة بغرض الدعاية لمبادئها[19].

وقد استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في بناء قواعد عسكرية في المنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية خاصة في ضوء إنقسام العالم إلى معسكرين شرقي وغربي، وسعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطويق الإتحاد السوفياتي في سائرمناطق العالم.

وهكذا كان الوجود العسكري الأمريكي في دول المغرب العربي يؤدي وظيفة مراقبة النفوذ السوفياتي في إفريقيا، وفي قسم من أوروبا، وهو الدور الذي لم تكن تعترض عليه فرنسا وأوروبا كثيرا لحاجتها–آنذاك– إلى الحماية الأمريكية من "الخطرالشيوعي".

ويبقى القول بأن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي خاضعة للتغيرات التي تعرفها الساحة الدولية، وتطورات النزاع الأيديولوجي بين العملاقين، خاصة وأنه مع بداية الثمانينات ظهرت بوادر أفول العملاق السوفياتي، وهو ما حدث بالفعل مع بداية التسعينات، تاركا فراغا أيديولوجيا في الدول التي اتبعت نموذجه في العالم، حيث أصبح لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية ملؤه بعد انتصارها في الحرب الباردة، وتبوئها مركز القيادة العالمية.

- الرهانات الجيواستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا:

يرتبط اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة شمال إفريقيا بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ويتأكد هذا الطرح من خلال مبادرة "الشراكة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط **Middle East &North Africa** "**MENA** في بداية التسعينات، ومبادرة "الشرق الأوسط الكبير" في مطلع عام **2004**، حيث أدرجت منطقة شمال إفريقيا ضمن استراتيجية شرق–أوسطية أمريكية موسعة تمتد من الأطلسي غربا إلى الخليج شرقا.

وشهدت السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي تغيرات كبيرة منذ نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، تمثلت في تزايد الإهتمام بها، وتكثيف الصلات السياسية والإقتصادية بدولها، وذلك في ضوء بروز عدة عوامل اقليمية ودولية أهمها :

1. الارتكاز على منطقة شمال إفريقيا كنقطة اتصال استراتيجية طبيعية بمناطق: الشرق الأوسط، الخليج، إفريقيا جنوب الصحراء، وصولا إلى المحيط الأطلسي. وهو حزام استراتيجي مترابط للمصالح الأمريكية عبر ثلاث قارات رئيسية: أوروبا، إفريقيا وآسيا.[20]

ويشكل ساحل دول شمال إفريقيا أهمية استراتيجية كبيرة في تأمين معبر البحر الأبيض المتوسط لنقل المحروقات، والعتاد العسكري، علما أن حوالي 90%من القوات والعتاد العسكري للدول الحليفة خلال حرب الخليج الثانية(1991/90) قد تم نقلهم عبر مياه البحر الأبيض المتوسط[21].

2. ضمان استقرار المنطقة، ومن ثم تفادي أي توتر إقليمي يعيق المصالح الاقتصادية والإستراتيجية الأمريكية فيها، أو يرغم الولايات المتحدة الأمريكية على التورط في وضع يصعب التحكم فيه، أو التخل منه، ويعتبر حسن إدارة التوازن الإقليمي بين الجزائر والمغرب من الرهانات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في ضمان استقرار المنطقة.

وقد أعاد الأمريكيون رسم منظورهم الجيواستراتيجي ازاء منطقة شمال إفريقيا والجزائر على وجه التحديد، في التقرير السنوي الذي قدمه الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون عام2000 للكونغرس، حول "استراتيجية الأمن الأمريكية للقرن الواحد والعشرين"، حيث أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة في استقرار ورفاهية منطقة شمال إفريقيا، التي تشهد حاليا تحولات كبرى، مما استدعى تقوية العلاقات معها، لحثها على القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية.[22]

3. الأزمة الجزائرية في تسعينيات القرن الماضي، وصعود الحركة الإسلامية المسلحة، وسوء العلاقة بين فرنسا والنظام العسكري الجديد.

4. تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: وقد ساهمت التحولات الإستراتيجية لهذه المرحلة الجديدة في تزايد الدور الإستراتيجي للمنطقة، ودول المغرب العربي في مجال "الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب"، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة شمال إفريقيا حزام الطوق

الإستراتيجي المتقدم لمحاصرة نشاط تنظيم "القاعدة"، والجماعات المسلحة في منطقة الساحل والعمق الإفريقيين،[23] حيث تراهن الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر كشريك رئيسي في إستراتيجيتها الإفريقية لمكافحة الإرهاب، ولذلك وجدت مبادرة إنشاء "مركز إفريقي لمكافحة الإرهاب" بالجزائر[24] دعما أمريكيا صريحا.

ويمكن تفسير تزايد الدور الإستراتيجي للجزائر في المنظور الأمريكي خلال السنوات الأخيرة بالنظر إلى متطلبات هذا العامل الجديد أي الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب والذي اقترن بالرهان الإقتصادي الأمريكي على الجزائر، لاسيما في مجال الطاقة.

نخل مما سبق أن الإدارة الأمريكية قد نجحت في استثمار مجمل هذه المتغيرات والعوامل السابقة في اتجاه حيازة المزيد من أسباب النفوذ، وهو ما تأتى لها –في السنوات الأخيرة– إلى حد بعيد، ويشهد على ذلك نشاطها المكثف في عواصم دول المنطقة، كذلك السياسة الأمريكية الجديدة تجاه المصالح الأوروبية –والفرنسية تحديدا– في منطقة شمال إفريقيا، إذ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تجهر بمواقف سياسية مزاحمة للسياسة الفرنسية أو مناوئة لها في المنطقة، في الوقت الذي باتت النظم السياسية في منطقة شمال إفريقيا حريصة بدرجة أكبر على توثيق علاقاتها بالإدارة الأمريكية.

• الرهانات الجيواقتصادية

تضاعف الإهتمام الإقتصادي الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا في منتصف التسعينات مع تضاعف وتيرة الإكتشافات النفطية في الجزائرخلال سنوات 1997/96/95، ويندرج هذا الإهتمام ضمن الإستراتيجية الأمريكية لأمن الطاقة في البحرالأبيض المتوسط **Stratégie de sécurité Energétique**، والتي تمتد من المغرب إلى بحر قزوين مرورا بمنطقة الخليج.

وفي هذا الصدد يقول أحد المحللين السياسيين الفرنسيين **BERNARD REVENEL**[25]: "القضية الإستراتيجية الأمريكية الحقيقية لسنوات التسعينيات والقرن الواحد والعشرين هي التحكم في الرهانات الطاقوية، إذ أن 50% من احتياجات الإقتصاد الأمريكي تعتمد على البترول، وهذا الإعتماد سيزداد بشكل أساسي وهو ما يتوقف على استيراداتها من المواد الأولية، وبشكل خاص البترول. هذه التبعية ذات الطبيعة الإستراتيجية تستدعي من الولايات المتحدة الأمريكية دراسة جيواستراتيجية شاملة للتحكم في هذه الرهانات الطاقوية. هذه الإستراتيجية تكرسها جهود مؤسسات الطاقة المرتبطة بمؤسسات

الإستثمار والقروض، وتدعمها الحكومة الأمريكية. فالولايات المتحدة الأمريكية تريد بصفة أساسية وملحة– في مواجهة منافسيها(أوروبا، اليابان)الذين يفتقدون بدورهم لموارد الطاقة– مراقبة المورد الطاقوي الإستراتيجي للنظام الصناعي، والمنطقة المعنية لتحقيق هذا الهدف هو منطقة جنوب المتوسط، ابتداء من المغرب إلى الخليج...كمجموعة واحدة تضم المغرب والمشرق إلى القوقاز وبصفة أوسع المتوسط."[26]

وتعتبر هذه الإستراتيجية الطاقوية جزءا من الإستراتيجية العالمية للهيمنة الأمريكية، وكأداة لإدارة التنافس مع أوروبا وفرنسا تحديدا في منطقتي البحر المتوسط ومنطقة شمال إفريقيا، وهو ما يستوجب التعامل مع المنطقة ككتلة موحدة، حيث تظهر الفكرة في جمع الدول الثلاث في قطب اقتصادي يمكن أن يستفيد من استثمارات أمريكية تمس مختلف النشاطات، وهنا تبرز أهمية الجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في إطار الدبلوماسية البترولية.

في هذا الصدد، صرح ريتشارد جاكسون المكلف بشؤون مصر–شمال افريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية في مؤتمر انعقد في واشنطن لتحليل المصلحة الأمريكية في الجزائر في مايو **1996**: "تعد الجزائراقتصاديا منتجا مُهما للبترول والغاز ذوي النوعية الرفيعة... بل يمكن القول أنها من أولى الدول التي ظهرت فيها أهم الإكتشافات البترولية على مستوى العالم"[27]. وارتباطا بذلك تشير الإحصائيات إلى أن نصف الإكتشافات البترولية في منطقة شمال إفريقيا قامت بها شركات أمريكية.

بالإضافة إلى تلك الثروة البترولية التي تمتلكها المنطقة، فإنها تشكل سوقا استهلاكيا مستقبليا من حيث طاقته الإستعابية، سواء ناحية المستهلكين، الذين يبلغ عددهم **80** مليون نسمة تقريبا ، كما يشكل فرصة مهمة للمصدرين الأمريكيين في مجالات عديدة للإستثمار، ويساعد دول المنطقة على تنمية الإقتصاديات الوطنية بعد سلسلة الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها، وهو ما يفسر اطلاق مبادرة "ازنستات يونيو **1998**"، وبعدها مبادرة "الشراكة في الشرق الأوسط **MEPI** منذ **2002**، والتي أخذت أبعادا اقتصادية، سياسية، وثقافية[28].

وأخيرا نصل إلى خلاصة مفادها أن منتصف التسعينيات شهد بداية اهتمام استراتيجي أمريكي بمنطقة شمال إفريقيا، من حيث كسب المنافع الإقتصادية–سوق النفط– واستباق المخاطر والتهديدات الأمنية التي قد تعرقل مصالحها في المنطقة أو تهدد استقرار أوروبا والمجال المتوسطي الموسع نحو الشرق الأوسط والخليج.

وقد زادت عوامل بروز التوجهات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد

11سبتمبر2001، في انحسار هامش التوافق الأمريكي–الأوروبي، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ميلا لتولي تنفيذ استراتيجيتها في المنطقة بأدوات أمريكية، دون أن يعني ذلك التخلي عن هامش التنسيق مع فرنسا وأوروبا لضمان المصالح المشتركة في دول منطقة المغرب العربي.

الهوامش

[1]-Hatem Bensalem, "Le Maghreb sur l'échiquier Méditerranéen", In Etudes Internationales, N°40, (Mars 1991), P26.

[2]-Ibid, P26.

[3] –مارك بونفوس: (2002/1924). سفير فرنسا في كل من الكونغو، وإسرائيل، ثم رئيس قسم شمال إفريقيا والشرق الأوسط على مستوى وزارة الخارجية، بعدها أصبح ممثل فرنسا في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية.

[4]-Marc Bonnefous, "Réflexion sur une politique Arabe", Revue Défense Nationale, (Aout/Septembre 1998), P47.

[5]-Daniel Colard,"La Conférence de Barcelone et le Partenariat Euro-méditerranéen", Revue Défense Nationale, (Février1996), P47.

[6]- Robert Bussier, Sécurité Européenne et Réalité Internationale, (Alger: Centre d'Etudes et de Prospectives Stratégiques, 2001), P.P49-50.

[7]– لمزيد من التفاصيل أنظر: Daniel Colard, op.cit, P.P92-111.

[8]– الإتحاد الأوروبي والمتوسط...مبادرات جديدة، التقرير الإستراتيجي العربي، (2004/2003)، ص155.

[9]- Encarta2005, Microsoft.

[10]– صالح صالحي،"الإتحاد المغاربي، الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة"، (مداخلة قدمت للملتقى الدولي: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية، (الجزائر:جامعة سطيف،8–9 مايو2004)، ص5–6.

[11]– منصور عسو، "إشكالية الأمن الغذائي في بلدان اتحاد المغرب العربي"، مجلة الميادين، العدد6، (1990) ، ص.ص239– 241.

[12]– ص.حفيظ، "عدد مزدوجي الجنسية الجزائرية الفرنسية يتجاوز350 ألفا"، جريدة الخبر، عدد 4129، (4يوليو2004)، ص3.

[13]– الحسن بوقنطار، "آليات مواجهة الهجرة السرية"، (المعرفة: ملفات خاصة، قوارب الموت...الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا) في:

www.aljazeera.net/NR/exeres/53CD62AA-DDFD-4CE3-B4B7-AA679E0608F1.htm-55K.

[14]– نفس المرجع.

[15]– عبد الإله بلقزيز، موقع اتحاد المغرب العربي من تحديات التسوية،(لبنان: المركز اللبناني للدراسات، يناير1995)، ص.ص06–12.

[16]– مصطفى بن شنان، "الأمن في غرب البحر الأبيض المتوسط–ماهي الخيارات الإستراتيجية للجزائر؟"، مجلة انتقالية واستشفاف، الجزء 2، (2001)، ص9.

[17]– نفس المرجع، ص10.

[18]– عبد الإله بلقزيز، "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الإستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، في إدمون غريب وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، مارس 2004)، ص69.

[19]– جمال فرحات، السياسة الأمريكية في الجزائر: نشأتها، تطورها، آثارها، (الجزائر:دار الريحانة للكتاب، 2006)، ص62.

[20]– ابان ليسر، "دور المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط ومكانتهما في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة انتقالية واستشفاف، (2001/3)، ص8.

[21]– نفس المرجع ، ص.ص8–9.

[22]- **The National Security Strategy for a new century, (Washington D.C: The White House, December 1999), P42.**

:للتفاصيل أنظر

- Mohammed Saïd Mekki, "Vers un Partenariat Stratégique Alger-Washington", Le Débat Stratégique, N°52, (Septembre2000).

[23]– تعتبر دول شمال إفريقيا من الأطراف الفاعلة المشاركة في المبادرة الأمريكية للتنسيق المغاربي–الساحلي في مجال مكافحة الإرهاب Pan-Sahel Initiative منذ عام 2003، والتي تضم كل من:الجزائر، المغرب، تونس، موريطانيا، النيجر، التشاد، مالي، والسينغال. وحسب المصادر الأمريكية–صحيفة نيويورك تايمز، عدد11 مايو 2004: فإن الولايات المتحدة الأمريكية خصصت 125 مليون دولار لبرنامج "التأهيل الأمني" لدول شمال إفريقيا والساحل الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب، يمتد لآجال 2010.

[24]– تم الإعلان عن إنشاء "مركز افريقي لمكافحة الإرهاب" في اللتقى الدولي حول مكافحة الإرهاب في إفريقيا عقد بالجزائر يومي13– 14 أكتوبر2004.

[25]– مؤرخ وصحفي، وهو رئيس الجمعية التضامنية الفرنسية الفلسطينية.(AFPS)

[26]- **Bernard Ravenel,"L'Algérie entre la France et les Etats Unis", NAQD, N°12, (Printemps-été 1999), P163.**

[27]- **Yahia.H.Zoubir, "American Foreign Policy in the Maghreb: Conflicting US Interests in promoting Democracy, Containing Radical**

Islamism and Assuring Regional Stability", In Mondialisation et Sécurité: Sécurité pour tous ou Insécurité partagée?, (2003), P121-128.

[28]- Ibid, P164.